على ادائه في حال حيوته والوصية المذكورة تطوع وكانت الفرض
اقوى وان كانت بفرض من فروض الله فان كانت بما يسوي الزكوة
كالصلوة والصيام وحج الاسلام والنذر والكفارة فدين الله
مقدم على هذه الوصية ايضا وان استويا في الفرضية لانه
يجبر على اداء الدين بالحبس ولا يجبر به على اداء شيء من تلك
الفروض فالدين اقوى وان كانت بالزكوة التي تساوي الدين
في الاجبار بالحبس على الاداء فالدين المذكور اقوى كما لو
اذا وجد من مال المديون ما يجانس الدين يأخذه بدون رضاه
ويدفعه الى صاحبه وليس له ذلك في الزكوة وان ظفر بجنسها
وايضا اذا اجتمع حق الله وحق العباد في عين وقضاءت
عن الوفاء بهما قدم حق العباد لاحتياجهم مع استغناء الله
وكرمه وتفصيل المقام ان الدين ان كان للعباد فاما في بعد
تجهيز الميت ان وفى به فذاك وان لم يف فان كان الدين
واحدا يعطى الباقي وما بقي لغرمائه على الميت ان شاء عفاه
والا تركه الى يوم الجزاء وان كان متعددا فان كان الكل
دين الصحة اعني ما كان ثابتا بالبينة او بالاقرار في حال
صحته او كان الكل دين المرض اعني ما كان ثابتا باقرار

في مرضه فانه يصرف الباقي الى الغرماء على حسب ما ذكر ويقسم
وان اجتمع الدينان معا يقدم دين الصحة لكونه اقوى
الا ترى انه محجور في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلث
فيفي اقراره حال نوع ضعف ولما اذا اقر في مرض بدين على
ثبوته بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال لكه او استهلكه
كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة اذ قد علم وجوبه بسبب
اقراره فلذلك سماه في الحكم وان كان الدين من حقوق الله
كما سبق من الفروض فان اوصى الميت وجب عندنا
تنفيذه من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص
لم يجب ثم نقول اذا فاتته صلوات واوصى ان يطعم عنه
فعلى الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة نصف
صاع من بر او كذا الوتر عندنا وح بها اذا قدر وعي عنه
ان الوتر فرض وان فاتته صوم رمضان لمرض او سفر وفي
من قضائه بعد ببرئه او اقامته ولم يقض حتى مات وان صح
بلا اطعام فعلى ورثته ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف
صاع من بر لما روي عن ذلك
قال ان مات قبل ان يطيق الصوم فلا شيء عليه وان اطاق

Copyright © King Saud University